جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

التحضر والجريمة

الدكتور محمد عبدالله الحماد

الرياض

1411 هـ - 1991 م

التحضـــر والجريمـــة(*)

الدكتور محمد عبدالله الحماد

المقدمـــــة:

يتميز القرن العشرون بظاهرة من أهم الظواهر الاجتماعية المؤثرة في حياة سكان الكرة الأرضية الذين كتب عليهم أن يعيشوا هذه الفترة الزمنية، تلك هي ظاهرة التحضر التي أصبحت تمثل سمة عامة متكررة على صعيد عالمنا المعاصر من أقصاه الى أقصاه حيث لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية، الاَّ أنها وان تفاوتت شدتها ودرجة وضوحها من مجتمع لآخر فهي أشد أثراً وأبرز وضوحاً في المجتمعات الآخذة في النمو عنها في المجتمعات المتقدمة

ولقد برزت هذه الظاهرة نتيجة حتمية للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها هذا القرن في مختلف بلدان العالم ومن بينها العديد من بلدان الوطن العربي التي مرت بطفرة حضرية هائلة أدت الى تضخم بعض مدن هذا الوطن بدرجة فاقت التوقعات، وتجاوزت التصورات، كما أخذ هذا التحضر مظهراً متميزاً في بعض الأقطار العربية النفطية التي شهدت نزوحاً سكانياً هائلا من القرى والبادية في اتجاه التمركز في المدن.

وقد صحب انتشار هذه الظاهرة في الكثير من مدن العالم

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٤٠٥هـ الموافق «١٠ سبتمبر ١٩٨٥م».

العديد من المشكلات الاقتصادية والعمرانية والتخطيطية والاجتماعية التي تمثلت في تفشي ظاهرة البطالة السافرة أو المقنعة أو ممارسة أعمال طفيلية، وقيام مجتمعات هامشية على أطراف المدن، وتدني مستوى الخدمات التي كان ينعم بها سكان المدن الأصليون وظهور أنواع من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، مما هدد الأمن والاستقرار وأشاع موجات متلاحقة من القلق وعدم الاطمئنان.

ومن هنا كان اهتمام المسئولين السياسيين والاداريين وعلماء الاجتماع والجريمة وغيرهم بهذه الظاهرة، حيث تصدى لدراستها الكثير من العلماء والمتخصصين في مختلف الميادين، ولقد عكف جمهور كبير من الباحثين في شتى مجالات العلوم الاجتماعية على دراسة المشكلات الناجمة عن التحضر، وقد نظر كل منهم الى هذه المشكلات من زاويته الخاصة، إذ أنه من العسير على أي باحث مهما كان تخصصه أن يتناول موضوع التحضر من جميع زواياه وكافة أبعاده، فهو موضوع متعدد الجوانب ومتشعب الأطراف ووعر المسالك ابتداء بتعريف ظاهرة التحضر وانتهاء بالمشكلات المتشابكة الأطراف الناجمة عنها والتي تزداد تعقيداً كل يوم.

من هذا المنطلق وتأسيساً على ما تقدم يصبح لزاماً علينا أن نحدد ـ بادىء ذي بدء ـ الاطار العام والمنظور الذي سنتناول من خلاله موضوع التحضر حتى لا تختلط الأمور وتتداخل المعالم، ولما كان عنوان محاضرتنا هذه هو «التحضر والجريمة» إذن لابد لنا أولاً من ايضاح مفهوم التحضر العمراني وتنظيره من خلال المدارس العلمية

المختلفة، ثم لابد لنا ثانياً من أنعرض لتطور مظاهر هذا التحضر في أنحاء العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة، مع بيان العوامل المصاحبة له عادة مثل النمو العشوائي في المدن وانفراط عقد العلاقات الاجتماعية وضعف أثر وسائل الضبط الاجتماعي المتمثلة في العرف والتقاليد، ثم بيان أثر ذلك كله على زيادة نسبة الجريمة وظهور أنماط من الجرائم لم تكن معروفة من قبل، وأخيراً نختتم حديثنا بخاتمة للموضوع مع ايراد بعض التوصيات التي قد تسهم في الحد من تفشي ظاهرة الجريمة في مدننا

مفهـــوم التحضـــر:

ينقسم السكان المقيمون في دولة ما من الناحية الاحصائية الى ريف وحضر ويقصد بسكان الحضر أولئك الذين يعيشون في تجمعات سكانية يطلق عليها وصف المدينة استناداً الى التقسيم الثنائي للمجتمعات البشرية الى ريفية، وحضرية، ويقوم هذا التقسيم على الكثير من الاعتبارات السياسية أو الادارية أو التاريخية أو الثقافية أو السكانية التي تتداخل فيما بينها أو يتم التحيز لاعتبار واحد منها دون آخر، فتنشأ تبعاً لذلك معايير متنوعة للتقسيم تختلف من دولة الى أخرى، الأمر الذي دعا الأمم المتحدة الى اعتماد تصنيف خاص لهذا الموضوع يشتمل على ثلاثة أنماط رئيسية للتفرقة بين الريف والحضر[1]:

---

١ ـ معهد البحوث والدراسات العربية التحضر في الوطن العربي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القاهرة ١٩٧٨م ص. ٣

الأول ويقوم على أساس التنظيمات المدنية التي تشمل نوع الحكومة وعدد الأشخاص ونسبة السكان العاملين في الزراعة، والثاني ويقوم على أساس التصنيف الاداري حيث يعتبر المركز الاداري الذي يخدم عدداً من القرى منطقة حضرية واعتبار القرى المحيطة به منطقة ريفية، والثالث ويعتمد على حجم التجمعات البشرية فقط بغض النظر عن بقية العوامل الأخرى، فالتجمعات الأكبر حجماً تمثل الحضر والأقل حجماً تمثل الريف.

وهنا لابد لنا من وقفة قصيرة مع هذا التقسيم الثنائي للتجمعات والذي شاع استخدامه في العديد من المراجع التي تناولت موضوع التحضر، فالمجتمعات تاريخياً وجغرافياً وواقعياً ثلاث مجتمعات· حضرية، ريفية، بدوية، وهذا النوع الأخير رغم أنه يمثل مجتمعاً قائماً بذاته له صفاته وخصائصه ونمطه الاجتماعي والاقتصادي المتميز الاَّ أنه لم يلق ما يستحقه من اهتمام في التقسيمات الغربية التي أخذ عنها الكثير من الباحثين العرب، وانه وان كان المجتمع البدوي القائم اقتصادياً على الرعي والترحال يسبق تاريخياً المجتمع الريفي الذي يعتمد على الزراعة والاستقرار، الاَّ أنه فيما يتعلق بعملية التحضر نلاحظ إن كلا المجتمعين أحياناً يسيران في خطين متوازيين نحو التحضر فلم يصل المجتمع البدوي الى التحضر عن طريق المجتمع الريفي ولعلَّ أبرز مثال على ذلك ما حدث بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية التي انتقلت مباشرة من المجتمع البدوي الى المجتمع الحضري.

وعلى الرغم من هذا التصنيف وأهميته بالنسبة للدراسات الاجتماعية للتحضر فيما يتعلق بالتركيب الاجتماعي والوظائف الاجتماعية من أسرية وسياسية وتربوية ودينية واقتصادية الاَّ أن محاولة ايجاد نظرية عامة شاملة تنظم مفهوم التحضر تواجه بعض الصعوبات المتمثلة في تحديد مفاهيم أساسية أخرى ترتبط بها مثل المجتمع المحلي وظاهرة الحضرية، والمجتمع الحضري والمدينة، الى غير ذلك، ومن هنا كانت الصعوبةفي قيام مثل هذه النظرية الشاملة التي يسلم بها الجميع وتكون قابلة للتطبيق والمقارنة على الصعيد الدولي أو حتى على الصعيد الاقليمي، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تعدد المدارس التي حاولت تنظير التحضر فمدرسة التحضر اعتمدت في تقسيمها على الأنماط الحضرية الخاصة بالانتقال من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة، والمدرسة الايكولوجية اعتمدت في تقسيم المجتمعات بين ريف وحضر على أربعة عناصر وهي البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والتقني، والمدرسة الاقتصادية تفرق بين المدينة والحضر على أساس نمط الانتاج حيث ترى أن عملية التحضر إنما تتم عندما يتم التحول من نمط الانتاج البدائي الى نمط الانتاج الصناعي

تلك المدارس المتعددة الاتجاهات التي لا يتسع المجال لاستعراضها، ولكن ما يمكن قوله بشأنها هو أن كل مدرسة تركز على جانب واحد ولا تهتم بالجوانب الأخرى، ولذلك كان أقرب الاتجاهات النظرية المقبولة لتفسير عملية التحضر هو الاتجاه الذي سلكه علماء الاجتماع بالنسبة لتفسير هذه الظاهرة في الدول النامية، حيث ربطوا بين عملية التحضر، وبين ثلاثة مظاهر بارزة ملموسة

على صعيد دول العالم الثالث. المظهر السكاني ويتمثل في النمو السريع لمدن هذا العالم عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة التطوير الاداري الذي حول كثيراً من المناطق التي كانت تدخل في عداد القرى الى مدن، ونتيجة للزيادة الطبيعية في عدد السكان (أي زيادة الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات) والزيادة الناجمة عن الهجرة من الريف الى المدن، ثم المظهر الاقتصادي وهو نتيجة اختلاف التركيب المهني للقوى العاملة بانتقال أعداد ضخمة من العمالة الزراعية للعمل في مجالات الصناعة والخدمات المتنوعة، ثم المظهر الاجتماعي ويتمثل في دور المدينة في انشاء ونشر التغيرات الاجتماعية حيث اعتبرت المدينة مركزاً للأفكار والأعمال المستحدثة والتقنية المعاصرة التي تؤثر في تغيير الأوضاع التقليدية السائدة، وبذلك أصبح للمدينة نظامها الاجتماعي الخاص المميز الذي يؤثر في تشكيل الشخصية المميزة للأشخاص المقيمين فيها.

يجدر بنا هنا أن نفرق بين مفاهيم كل من التحضر ودرجة التحضر والنمو الحضري، فالتحضر يشير الى عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطتها انتقال أهل الريف والبادية الى المدن واكتسابهم تدريجياً أنماط الحضر حيث يحدث التكيف الحضاري إذا تم اكتسابهم لأنماط الحياة الحضرية، ودرجة التحضر تعني نسبة سكان المدن لمجموع السكان في الدولة، أما النمو الحضري فيقصد به زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة وانتقال المدينة من فئة عددية الى فئة أخرى، أي من مدينة صغرى فئة العشرين ألف نسمة مثلا الى مدينة متوسطة فئة مائة ألف نسمة.

تطور ظاهرة التحضر:

لقد نشأت المدن باحجامها المختلفة منذ عشرات القرون السابقة على التاريخ الميلادي، حيث تشير الحضارات القديمة السابقة الفرعونية واليونانية والفينيقية والآشورية وغيرها الى قيام كثير من المدن حول ضفاف الأنهار، كالنيل والفرات وغيرها لكي تكون عواصم للحكم أو ملتقى للعبادة أو مراكز للتجارة، ومع القرون الأولى للميلاد أخذت أعداد المدن في الزيادة إبان الحضارات اليونانية والرومانية وما أن جاء الاسلام بعد ما يقرب من ستة قرون من الميلاد حتى أخذت الحواضر الاسلامية في الظهور بدءآ بالمدينة المنورة أول عاصمة للدولة الاسلامية، ثم توالى تأسيس المدن الاسلامية في الأمصار التي تم فتحها مثل مدن مكة المكرمة، والقدس وبغداد والفسطاط والقاهرة، والقيروان، ومراكش، وفاس، ودمشق، وعيرها من المدن التي أسست غالباً لتكون عواصم للحكم، ولكن تطور المدن ونموها بأحجامها المختلفة أخذ يبرز بصورة ملموسة في العالم في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر الميلادي، كأثر من آثار انتشار الثورة الصناعية ونمو الانتاج الزراعي وتحسين شبكة الطرق وتطور وسائل المواصلات واتحاد بعض الدويلات وتكوين البنيات السياسية المستقلة للدول المختلفة ونمو التشريعات والقوانين والأنظمة التي ساعدت عل استتباب الأمن والنظام والأخذ بحياة الاستقرار، ثم أخيراً في القرن العشرين نتيجة للتطور التقني الذي أخذ في الانتشار بين الدول الصناعية المتقدمة، وبدأ ينتقل منها الى الدول الآخذة في النمو، وتشير الاحصاءات الى

الزيادة الهائلة التي طرأت على سكان الحضر خلال المائة والخمسين عاماً من بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ففي الوقت الذي تضاعف فيه مجموع سكان العالم حوالي أربع مرات خلال هذه الفترة تضاعف سكان الحضر الذين يعيشون في مدن تضم عشرين ألف نسمة فأكثر حوالي خمسين مرة

وبدراسة النمو السكاني في الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو بالنسبة لسكان الريف وسكان الحضر خلال الثمانين عاماً الأخيرة من القرن العشرين (طبقاً لما أسفرت عنه احصاءات الأمم المتحدة المعدة حول الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٦٠م ثم الاحصاءات بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠م) يتضح الفرق الشاسع بين الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو، إذ أنه خلال هذه الفترة يتوقع أن يتضاعف سكان الحضر أكثر من تسع مرات، وبالنسبة لتوزيع سكان الحضر بين الدول المتقدمة والدول الآخذة في النمو نجد أنه من بين ٣٠٩٠ مليوناً يمثلون سكان الحضر في عام ٢٠٠٠ سوف يقطن منهم حوالي ٢٠٨٠ مليون نسمة في مدن الدول الآخذة في النمو، أو بعبارة أخرى سوف تضم هذه الدول أكثر من ثلثي سكان الحضر[١].

وتبدو المشكلة أكثر تعقيداً إذا ما نظرنا الى اتجاهات النمو الحضري حيث تكون الزيادة أكثر وضوحاً في المدن الكبيرة والمتوسطة عنها في المدن الصغيرة وبالنسبة لشكل النمو في مدن العالم الثالث،

---

١ - معهد الدراسات والبحوث العربية. المرجع السابق. ص: ١١.

فإن أهم ملامح هذا النمو تبدو في تجمع أكبر نسبة من سكان الحضر في العواصم والمدن الرئيسية، إذ تشير الاحصاءات الى وجود ما يقرب من مائة مدينة من مدن هذا العالم يزيد عدد سكان كل منها على مليون نسمة، والمتوقع أن يرتفع عدد المدن التي سيصل سكانها الى هذا الحد في نهاية هذا القرن الى ٣٠٠ مدينة وسوف يظهر من بينها عشرات المدن التي سوف يتجاوز عدد سكانها ١٥ مليون نسمة، كما يتوقع أن يصل عدد سكان بعض المدن الى ٣٥ مليون نسمة[١]، مثل ساوباولو في البرازيل ومدينة مكسيسكو بالمكسيك.

وفيما يتعلق بالتحضر في الدول العربية فإن الاحصائيات الرسمية المنشورة عام ١٩٧٤م تشير الى أن عدد سكان الوطن العربي قد بلغ ما يقرب ١٤٢ مليون نسمة، يعيش منهم أكثر من ٤٢٪ في مدن يبلغ عدد سكانها عشرين ألف نسمة فأكثر، وبمقارنة معدلات الزيادة السنوية السكانية بمعدلات زيادة السكان الذين يقطنون في المدن نجد أن معدل الزيادة السنوية في سكان المدن يتراوح ما بين ٤,٥٪ و ٥,٥٪، بينما معدلات الزيادة السكانية لمجموع السكان حوالي ٣,٦٪ مما يعني نمواً سريعاً للمدن غير متوازن مع نمو المناطق

---

١ ـ محمد عبدالله الحماد. نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق. ندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي. المنعقدة بكلية الآداب جامعة الملك سعود الرياض مارس ١٩٨٣م

الريفية[1].

كما أن من أهم سمات عملية التحضر أنها لا تنشأ كظاهرة مستقلة ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحركة التحديث التي تمر بها المجتمعات الانسانية عبر العصور المختلفة، فمنذ خلق الله الانسان ليعمر الأرض ويستقر فيها وهو دائب السعي الى ايجاد أفضل السبل التي تيسر له ظروف معيشته، ومن هنا كان التطور الهائل والمتلاحق في المخترعات منذ الازمان السحيقة بدءاً باكتشاف النار كمصدر للطاقة، الى أن جاءت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وحتى الثورة التقنية الحاضرة التي قلبت الكثير من الموازين، وحولت الكثير من الحقائق السائدة الى أمور نسبية، وتجاوزت محيط الأرض الى عالم الفضاء، ومن استقراء تاريخ التحديث عبر العصور المتلاحقة نلاحظ الارتباط الوثيق بين حركة التحديث والتحضر فكلما نشطت حركة التحديث ازدادت ظاهرة التحضر، وارتفعت كثافتها وصاحبها تغير دائم ومستمر في أنماط المعيشة والسلوك والعلاقات الاجتماعية.

الجريمة والمجتمع:

وحول علاقة الجريمة بالمجتمع نلاحظ الارتباط الطبيعي بينهما بمعنى أنه حيث توجد حياة الجماعة ـ حتى ولو كانت في أبسط صورها ـ توجد الجريمة متمثلة في عدوان إنسان على آخر في شخصه أو في ماله

---

١ ـ معهد الدراسات والبحوث العربية مرجع سابق. ص: ١٤، وكذلك الاحصاء السنوي للأمم المتحدة ١٩٧٤م. ص. ١٢٧ ـ ١٣١.

أو عرضه نتيجة لما تثيره نفس الانسان الأمارة بالسوء من حقد وحسد وشهوة عارمة لا تزال متأججة في الصدور منذ بدء الخليقة وستظل الى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وأصدق مثال على وجود الجريمة في أعماق المجتمع ما قصه علينا القرآن الكريم عن ابني آدم قابيل وهابيل حيث يقول سبحانه وتعالى ﴿واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنَّك قال إنما يتقبل الله من المتقين * لئن بسطت اليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي اليك لأقتلك إني أخاف الله ربَّ العالمين * إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين * فطوَّعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين﴾[1].

وإنه وإن كانت الجريمة من الوقائع الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وعانت منها الانسانية على مر الأزمان فهي ليست نمطاً ثابتاً تحدده أوصاف دائمة في كل زمان ومكان، ولكنها فعل نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة والبيئة وغيرها، لهذا فإنه بالنظر في أغوار تاريخ الجريمة في المجتمع نلاحظ أنه كانت هناك بعض الأفعال في بعض الأزمان لم تكن تعد من الجرائم، وقد أصبحت من أكبر الجرائم في المجتمع الحديث، فالقتل في اليونان القديمة في بعض عصورها لم يكن جريمة إذا وقع بين أفراد العائلة الواحدة إذ كان يعد مسألة من شأن رب الأسرة، ووأد البنات، وقتل الأولاد خشية الفقر لم يكونا من الجرائم

---

١ ـ سورة المائدة الايات. ٢٧ ـ ٣٠

في المجتمعات العربية في الجاهلية، ولكنهما منذ ظهور الاسلام وحتى الآن يعدان من أشنع الجرائم في المجتمع الاسلامي العربي بشكل خاص[1]، وذلك يدل على أن أساس التحريم إنما يقوم على وجهة النظر لبعض الأفعال والسلوك، فإن ما يجعل الفعل جريمة إنما هو النظرة اليه، ومن هنا درجت المجتمعات ـ استناداً الى الشرائع السماوية التي تدين بها والنظم والأعراف التي تحكمها والآداب التي تضبط سلوك الأفراد فيها ـ على تسمية الخروج على ما رسمته من مبادىء وقيم بأنواعها جريمة يوصف فاعلها بالمجرم[2].

ولما كان الخروج على قواعد السلوك المتعارف عليها يتخذ أشكالا عدة من حيث النوع والدرجة، لذلك تدرجت الجرائم بحسب خطورتها ومدى تأثيرها على كيان الهيئة الاجتماعية، فهي مرة مخالفة ومرة جنحة ومرة جناية وبالتالي اختلفت درجة العقوبة التي تنزلها الهيئات القضائية بمرتكبيها، ولما كانت المجتمعات البشرية كلها ليست نمطاً واحداً ولا نموذجاً متكرراً ولكنها أيضاً مجتمعات متدرجة من القبيلة المتنقلة في البادية الى القرية المستقرة ثم الى المدينة وبمختلف درجاتها صغرى ومتوسطة وكبرى، فإنه لابد وأن تختلف أنماط الجريمة ومدى انتشارها تبعاً لاختلاف هذه المجتمعات من حيث كثافة سكانها والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفرادها ودرجة شدة

---

١ ـ سامية الساعاتي الجريمة والمجتمع الطبعة الثانية. دار النهضة العربية بيروت. ١٩٨٣م ص: ١٨

٢ ـ المرجع السابق ص. ١٦

وسائل الضبط الاجتماعي المختلفة فيها

الجريمـــة والمدينـــة:

لقد اتفق الرأي بين علماء الاجتماع على أن مجتمع المدينة هو المثل لنموذج المجتمع المتحضر، وما دمنا قد عرفنا الجريمة بأنها سلوك منحرف عن المعايير الاجتماعية التي ارتضاها المجتمع لنفسه وبصفة خاصة النظم والقوانين التي تكفل أمن الجماعة وحمايتها، لذلك فإن هناك أنواعاً عديدة من الجرائم تكان تكون من طبيعة الحياة الحضرية، وتبين من الأبحاث وجود ثلاث علاقات تربط بين الجريمة والتحضر وهي

١ ـ إن الجريمة أكثر وضوحاً في المدن عنها في الأرياف والبادية

٢ ـ إن الجريمة تزداد باطّراد كلما حقق الانسان قفزة في التحديث

٣ ـ إن هناك علاقة طردية بين السلوك المخالف للقانون والنظام وحجم المدينة

وترجع الزيادة في كم وكيف جرائم المدن الى مراحل التغيير الاجتماعي ـ الثقافي التي يمر بها المجتمع في اتجاهه نحو المدينة والتحضر حيث يلاحظ وجود أربع مراحل متميزة لهذا التغير

المرحلة الأولى وهي مرحلة الثقافة القبلية، وفيها يكاد الانحراف يكون معدوماً، فعوامل الضبط الأسري والاجتماعي وخضوع الفرد كاملا لأعراف وتقاليد القبيلة تحول دون حدوث الانحراف وهو ما يلاحظ بوضوح في المجتمعات القبلية

المرحلة الثانية وتبدأ حين ينشأ التحديث الذي يلازم بالضرورة مرحلة التحضر، حيث تظهر بعض أنواع من السلوك المنحرف بين الشباب والأحداث (بصفة خاصة) لم تكن معروفة من قبل نتيجة الهجرة الى المدن، حيث أن هذه الهجرة قد تؤدي الى اقتلاع الجذور الثقافية والاجتماعية والقيمية التي كانت تربط الفرد بمجتمعه الأصلي، كما تؤدي الهجرة الى اختلاط القيم الوافدة الى المدينة من أصول قيمية مختلفة واختلاف المعايير وانعدام وسائل الضبط الضاغطة على السلوك المنحرف لدى الأفراد والأسر مما ينجم عنه المزيد من التفكك الأسري وانفراط عقد العلاقات الاجتماعية

المرحلة الثالثة: حيث يعمل كل من التعليم والأمن والاقتصاد والخدمات الاجتماعية على تكييف سلوك الشباب والأحداث واخضاعهم للقيم الجديدة للمجتمع والتي تفرضها النظم والتشريعات والقوانين وأقرب مثال على هذه المرحلة الجيل الثالث من المهاجرين الذين استوطن أجدادهم المدن الأمريكية، حيث أصبح هذا الجيل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأمريكي، أما المهاجرون الجدد فيمكن اعتبارهم من المرحلة الثانية

المرحلة الرابعة وهي المرحلة القائمة حالياً في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية المرتفعة، وهي مرحلة معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل المؤدية للانحراف منها ارتفاع مستوى الاحتياجات الانسانية المتطلع اليها، وازدياد القلق النفسي بين الشباب وتوفر سبل ووسائل الاتصال الكبرى بين شتى دول العالم

الأمر الذي يساعد على انتقال أنماط الجريمة والانحراف بين المجموعات الجانحة من مكان الى آخر، ومحاولة تقليدها، أو توطيد الصلات بين هذه المجموعات الجانحة لتشكل منها عصابات تمارس الجريمة على نطاق كبير قد يتعدى نطاق المدينة، ويمتد ليشمل نطاق الدولة ليس فحسب بل قد تتسع دائرة هذه المجموعات الاجرامية حتى تشكل عصابات دولية مما يوجب على أجهزة الأمن في الدول المختلفة التنسيق والتعاون بينها للتصدي لنشاطات مثل هذه العصابات الاجرامية[1]

وعن علاقة الجريمة بحجم المدينة كشفت العديد من الدراسات عن وجود علاقة طردية بين زيادة نسبة الجريمة وكبر حجم المدينة ـ من حيث الكثافة السكانية ـ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن نسبة جرائم القتل في المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠ ألف نسمة تمثل ستة أضعاف نسبة الجرائم التي تحدث في المدن التي يقل عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة ونسبة السطو في المدن الكبرى تمثل ١٤ ضعفاً عنها في المدن الصغرى، أما نسبة سرقة المنازل في المدن الكبرى تمثل ضعفي النسبة في المدن الصغرى، كما تزداد أيضاً جرائم المخدرات والقمار وغيرها كلما زاد حجم المدينة[2]، ولكن الأمر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الزيادة السكانية العددية وحدها لا تؤدي بالضرورة الى ارتفاع نسبة الجرائم، بل الكثافة

---

1 - Albert, N. Cousins & Hans Nagpaul: Urban life; the sociology of cities and urban society. John Wiley & Sons, New York. p. 394-395.

2 - Ibid. p. 395.

السكانية هي التي تخلق الظروف والعوامل والمناخ الذي يؤدي الى الانحراف وارتكاب الجرائم كما يجب أن نلاحظ أيضاً أنه ليس حجم المدينة وحده هو العامل الوحيد المؤثر في ارتفاع نسبة الجرائم، ولكن اختلاف التخطيط العمراني وما يترتب عليه من نشوء ظاهرة السكن العشوائي حيث يمثل بيئة خصبة لنمو الجريمة لما تضمه عادة هذه المساكن من أسر تكون مجتمعات هامشية غير مستقرة نزحت الى المدينة ووجدت نفسها مطحونة بين اسطوانتي الرحى، فلا هي قادرة على التكيف مع مجتمع المدينة من حيث المستوى الاقتصادي ولا هي راغبة في العودة من حيث أتت، ومن أجل البقاء في المدينة يمارس أفرادها بعض الأعمال المنحرفة وتنتشر بينهم الجرائم وتصبح تلك المساكن بؤرة تهب منها رياح الفساد على المدينة، وقد أثبتت كثير من الدراسات الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص أن العشش والصنادق وبيوت الصفيح وغيرها من المسميات التي تطلق على التجمعات الاسكانية غير النظامية وغير القانونية هي أوكار للجريمة وهي - بشكل عام - تعتبر منبعاً لتعاطي وتصنيع وترويج المخدرات والخمور وهي مأوى كثير من اللصوص وتجار الأعراض وتكاد تقع تحت سيطرة المنحرفين

العوامل المسببة للانحراف في المجتمع الحضري:

على الرغم من أن بيئة المدينة غالباً ما توفر المناخ المناسب لممارسة السلوك الاجرامي الاَّ أن المدينة في حد ذاتها ليست العامل الوحيد المؤدي لهذا السلوك، ولكن خصائص المجتمع الحضري

المتعددة كوحدة واحدة هي التي قد تهيء الظروف والبيئة المناسبة لبعض أنواع من الجريمة، وقد حاول كل من علماء الاجتماع وعلماء الجريمة حصر الخصائص الحضرية التي تساعد على ظهور الميول الانحرافية في المجتمع الحضري، فلم يصلوا الى غايتهم ولا تزال الأبحاث مستمرة وتكتشف في كل يوم المزيد من الخصائص الدافعة الى الجريمة، وإن كانت الخصائص الست التالية تحظى باتفاق الجميع، وهذه الخصائص هي.

أولاً: تعقد الحياة في المدينة يؤدي الى الشعور بالفردية وهي سمة بارزة بالنسبة لسكان المدينة وهي لا تتوفر بنفس القدر لسكان الريف، هذا الشعور الذي يضع الفرد في المدينة أمام العديد من الخيارات الشخصية حيث قد يقوي في نفسه الميل والرغبة في تجاوز النظم والقوانين المدنية بعد أن ضعف سلطان الضوابط الأخرى المتمثلة في العادات والأعراف والتقاليد مما جعل الامتثال للقيم العليا أمراً نسبياً.

ثانياً: تنوع الخلفيات والأصول الثقافية وتعدد السلالات والجماعات المختلفة في المدينة، مما يؤدي الى شدة الصراع بين سكان المدينة من أجل البقاء وترسخ الاقدام في المجتمع الجديد والحصول على المال والأغراض الخاصة بأسرع طريق حيث لا يتورع بعض الأفراد عن انتهاج السلوك الاجرامي كاحدى الوسائل المحققة لهذه الأهداف، الأمر الذي يفسر ارتفاع الجرائم في الأحياء التي تمر بتغيرات في تركيبها العرقي والديني.

ثالثاً ضعف الانتماء للأرض (المدينة) حيث أن غالبية سكان المدينة قد لا يحملون في نفوسهم أية ذكريات تاريخية تربطهم بها أو أي تراث أسري خاص يتعلق بالمكان الذي يعيشون فيه، كما قد تتعدد الانتماءات الجزئية الى الجماعات الثانوية المتمثلة في الأحزاب والنقابات العمالية وغيرها، وهو يسيطر عليه تعصب الفرد للجماعة التي ينتمي اليها، مما يضعف الانتماء العام، ومما يؤسف له أن هذه الانتماءات الجزئية يتم توارثها عبر الأجيال فتصبح هي الأساس، ولذلك نلاحظ عدم حرص كثير من سكان المدينة على المحافظة على الملكية العامة بل والاعتداء عليها أحياناً بالتخريب خصوصاً من جانب الأحداث والمنحرفين

رابعاً إن حركة التغير الاجتماعي المستمرة في المدينة تؤدي بالضرورة الى التحولات المستمرة في القيم والضوابط الاجتماعية فيتم قبولها لفترة ما، ثم يأخذ سكان المدينة في التحول عنها، وهكذا تضعف القيم الأساسية العامة ويصبح تقبلها نسبياً بل كثيراً ما تصبح مجالا للتشكيك في جدواها

خامساً توفر الثروة في المدينة وتعدد مصادرها والفرص المهيأة للكسب السريع القائم على الصفقات والمضاربات والمراهنات وغيرها من صور النشاط التجاري الذي لا يتوفر غالباً في المجتمع الريفي، قد يؤدي الى السلوك المنحرف المتمثل في جرائم الغش والتزوير والرشوة واستخدام كافة الوسائل غير المشروعة للحصول على الثروة من أقرب وأسرع طريق قد يتفق وشيوع القول (المكيافللي)، (الغاية

تبرر الوسيلة أو الواسطة) كما أن من طبيعة أولئك الذين يحصلون على الثروة بسهولة ويسر، أن ينفقوها أيضاً بنفس الطريقة التي حصلوا بها عليها، ولذلك كثيراً ما يتسم سلوكهم العام بسفاهة التصرف والانحراف حيث يلجأ أغلبهم الى الانفاق دون حساب على ملذاته من تعاطي المخدرات والخمور والعلاقات الجنسية والمشبوهة هذا من جانب ومن جانب آخر يلجأ الكثير منهم الى التفاخر بالثروة والتصرف ببذخ يثير في نفوس بعض الأفراد الرغبة في الاستحواذ على بعض ما لدى هؤلاء الأثرياء، فيلجأون الى السلوك المنحرف المتمثل في السرقة اضافة الى أن توفر المال والمتاع من سيارات وأدوات لهو وغيرها في أيدي أبناء الأثرياء دون توجيه سليم يؤدي بدوره الى انحراف هؤلاء، فالآباء دائماً مشغولون عنهم بجمع المزيد من الثروة والبقاء وقتاً طويلا خارج المنزل وأحياناً بالسفر المستمر، مما يؤدي بدوره الى تفكك العلاقات الأسرية.

سادساً: إنه لكي تحافظ الهيئة الاجتماعية في المدينة على سلطاتها تسن العديد من التشريعات لمواجهة الانحرافات، وكلما تعددت التشريعات التي تحاول احكام عملية الضبط الاجتماعي، كلما نشط المنحرفون في المقابل في ابتكار الأساليب والبحث عن الثغرات في هذه التشريعات للوصول الى أغراضهم وعندما تلجأ أجهزة الأمن الى وسائل تقنية أكثر تقدماً لمكافحة الجريمة فإن المجرمين لا يستسلمون ولكنهم ينشطون ويعملون فكرهم أكثر وأكثر ويسعون للحصول على الوسائل التقنية المضادة ويسيطر على الموقف أسلوب التحدي بين سلطات الأمن وبين هؤلاء المجرمين الذين يتوحدون غالباً في شكل

عصابات منظمة يمتد نشاطها الى أكثر من مدينة، بل وأكثر من دولة وهكذا فإن الجريمة في المدينة وخاصة المدن التجارية الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية بين كرٍ وفرٍ بين سلطات الأمن والمجرمين ولذلك تطالعنا أنباء المدن كل يوم بالجديد المبتكر في عالم الجريمة[1].

وفي خلاصة القول عن مسببات زيادة الجريمة في المدينة، نلاحظ أن جميع البحوث والدراسات التي تناولت ذلك منها ما يلقي التبعية والمسئولية كاملة على الفرد حيث يرى أصحاب هذا الرأي ان اضطراب شخصية الفرد المهاجر هي السبب في انعدام الأمن بينما أصحاب الرأي الآخر يردون المسئولية كاملة الى المجتمع، إذ يرون أن الجريمة هي نتاج لعوامل اجتماعية متعددة أوجدها المجتمع نفسه: منها الفقر والبطالة والتفرقة العنصرية والحرمان وبالتالي يرون أن العلاج في اعادة بناء المجتمع لالغاء أو للحد من هذه الظروف، أما الفريق الثالث من الباحثين فيرجعون مسئولية الجريمة في المدينة الى الفرد والمجتمع معاً، حيث يرون أن حدوث الجريمة هو نتاج لعوامل كثيرة متشعبة ومعقدة منها: الاجتماعية والبيئية والظروف الشخصية وهي عوامل لا يمكن سبر كل أغوارها والاحاطة بكل مضامينها بالدقة المطلوبة، ولذا يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العلاج يقتضي القيام بالاصلاح الاجتماعي ككل اضافة الى الجزاءات الرادعة التي تكبح جماح الأفراد وتحول دون تماديهم في الانحراف، ولعل الصورة تختلف باختلاف الزمان والمكان والبيئة الاجتماعية للجريمة مع رجحان أن الجريمة نتاج لعوامل متعددة ومتشعبة

---

1 - Ibid p. 397.

وتشير الدراسات الميدانية والتجريبية الى أن الجريمة على مستوى الأفراد ذات علاقة بالعديد من العوامل منها الفقر والكبت وتهدم البنيان الأسري، أما على مستوى المجتمع فهي ترتبط بعوامل سكانية (ديمغرافية) منها ازدحام السكن العشوائي، والتركيب العمري للسكان، وتشير بعض الدراسات التي أجريت حول ذلك الى وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدل الجريمة وزيادة الكثافة السكانية، كما أسفرت نتائج الدراسات الميدانية التي قام بها بعض الباحثين في أمريكا عن أثر العوامل الثقافية ـ الاجتماعية مثل الجنس واللون والأصل العرقي في زيادة معدلات الجريمة في المدن حيث أوضحوا بالنسبة للمجتمعات التي قاموا بدراستها أن أكثر من ٨٥٪ من مرتكبي الجرائم هم من الذكور.

كما أوضحوا أن معدل الجريمة يرتفع كثيراً بين الأشخاص الأقل ثقافة، أما من ناحية الأصل العرقي فقد أشاروا الى أن معدلات الجريمة ترتفع بين الزنوج والاسبانيين، أما عن علاقة الجريمة بالتركيب العمري لسكان المدينة، فقد أثبتت الدراسة التي أجريت على المجتمع الأمريكي أن الشباب ما بين سن ١٤، ٢١ سنة هم يمثلون $\frac{١}{٧}$ سكان الولايات المتحدة الأمريكية يمثلون $\frac{٣}{٥}$ اجمالي مرتكبي الجرائم المسجلة عام ١٩٧٩م وتنخفض نسبة الجريمة كلما ارتفعت الأعمار[١]

---

1 - John C. Bollens & Henry J. Schmandt: The Metropolis; its people, politics and economic life. Fourth Edition, Harper & Row Publshers. New York. pp. 259-261.

إن مثل هذه الدراسات الميدانية(*) وإن كانت قد أجريت على مجتمعات بعينها في فترة زمنية معينة (وقد تتفق هذه المجتمعات أو تختلف مع غيرها في كل أو بعض الظروف) الاَّ أنها أسفرت عن بعض المؤشرات التي يمكن أخذها في الاعتبار عند القيام بدراسات مماثلة في مجتمعاتنا العربية التي قامت محافلها العلمية ومراكزها المتخصصة في البحوث الاجتماعية والجنائية والأمنية بالعديد من الدراسات حول بعض ظواهر الانحراف والجريمة المحددة في المدن ولازلنا نتطلع الى اجراء المزيد من الدراسات الشاملة لتحديد آثار التحولات الهائلة التي تمر بها مجتمعاتنا العربية نحو التحضر وعلاقة ذلك بكم وكيف الجريمة في هذه المجتمعات حتى نقيم الخطوط الدفاعية التي تجنبنا الأخطار التي عانت المجتمعات الأخرى منها(١)

الجريمة المنظمة في المدن الكبرى:

لقد أخذت الجريمة في المدن الكبرى أشكالا جديدة أكثر خطورة حيث تعدت الجريمة نطاق الفردية أو النفر المحدود من الأفراد، وأخذت شكل المنظمات الكبيرة المتخصصة المعقدة التي قد تضم آلاف الأفراد الذين يخضعون لهيكل تنظيمي مستقر تتسلسل في

(*)هذا ويتصور ان ما تشير اليه الأبحاث الأمريكية بالنسبة للعامل العرقي أنه متصل بالعوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية الأخرى، بما في ذلك عنصرية السكان البيض ضد الزنوج والاسبان.

١ ـ انظر مثلا: القطاع الحضري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية اليوبيل الفضي القاهرة: ١٩٥٧ ـ ١٩٨٢م.

اطاره القيادات وتمارس هذه التكوينات نشاطاً اجرامياً منظماً يتمثل في القيام بعمليات تجارية مخالفة للنظم والقوانين وتدير أندية القمار وبيوت الرذيلة والمراهنات غير المشروعة وتجارة المخدرات، وهذه المنظمات تمتلك الكثير من الفنادق والمطاعم والمتاجر والأندية التي تمارس نشاطاتها الاجرامية من خلالها، وقد يوجد لديها فرق للارهاب والاغتيالات والتزوير والسطو يقوم بها مجرمون مرتزقة ليس بينهم وبين المجنى عليهم أية علاقات شخصية، وإنما يقومون بأفعالهم لحساب الغير، مقابل أجر يتم الاتفاق عليه مع المنظمة وللجاني نصيب منه، أما باقي الأجر فيعود للمنظمة مقابل حمايتها للمجرم وتهريبه حتى لا يقع في أيدي سلطات الأمن، وقد يمتد نشاط هذه المنظمات الاجرامية حتى يشمل الأمور السياسية مثل التجسس ويتسع نطاقها الجغرافي فيتعدى نطاق المدينة بل والدولة، وقد يتوسع نفوذ بعض هذه المنظمات فيشمل بعض الأحزاب السياسية وبعض المجالس المحلية، وقد تسعى لاستغلال وتوريط بعض المسئولين الحكوميين، ومن أشهر منظمات الجريمة عصابات (المافيا) التي بدأت نشاطاتها منذ عشرات السنين في جنوب جزيرة صيقلية في ايطاليا، ثم انتشرت كأكبر وأخطر منظمة اجرامية في كثير من المدن الكبرى في العالم واشتهرت بتنوع نشاطاتها الاجرامية المتعددة، ومما تجدر الاشارة اليه أن المسرح الرئيسي لنشاط هذه العصابات هو الدول المتقدمة في أمريكا وأوروبا حيث يسود سوق المال والتجارة وأندية القمار والمراهنات وغيرها، الاَّ أنها خلال السنوات القليلة الأخيرة قد أخذت تمد أصابعها الى منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، مما

يوجب على أجهزة الأمن في المنطقة أن تكون على حذر وترقب لمواجهة رياح الخطر التي أخذت تهب عليها من عالم الغرب، حيث أن الجريمة المنظمة أصبحت تمثل أسلوباً جديداً في عالم الاجرام، فلم يعد المجرم يرتكب جريمته لدافع شخصي أو لخلاف بينه وبين المجنى عليه أو يقوم بالسرقة لاشباع حاجة شخصية هو محروم منها، ولكن الجريمة أصبحت احترافاً منظماً لصالح الغير

بعض مؤشرات الجريمة في الحواضر العربية:

إنه على الرغم من بلوغ بعض المدن والحواضر العربية شأوا كبيراً في الحضارة المادية والتقدم العمراني والزحف السكاني الكبير نحو الاستيطان في العواصم والمدن الكبرى وتأسيس مدن صناعية وفد عليها آلاف العاملين من الريف أو البدو في موجات متعاقبة من الهجرة الداخلية أو من الدول الأخرى في صورة عمالة وافدة الاَّ أن الجرائم التي ترتكب وان زادت نسبتها وتنوعت أشكالها وظهرت من بينها أنماط جديدة لم تكن معروفة من قبل، فهذه الجرائم لا تزال تتسم بالفردية وتمثل خليطاً من جرائم الريف والحضر وأحياناً يقوم بها نفر من المجرمين جمعتهم الرغبة المنظمة بالمعنى المتعارف عليه في الغرب حيث لا يزال الدافع الفردي هو الأساس، والمحرك نحو ارتكاب الجرائم، وكمثال على ذلك فقد بلغ مجموع الأشخاص الذين ارتكبوا حوادث عام ١٤٠٣هـ في المملكة العربية السعودية ١٦٨٢١ شخصاً في حين كان عدد الحوادث ١٥٧٠٧ حوادث ـ حسب الاحصاءات المنشورة ـ وهذا التقارب بين عدد الحوادث وعدد

مرتكبيها يدل في أغلب الظن على أن الجرائم التي وقعت كانت على مستوى الأفراد وليست على مستوى تنظيمات أو عصابات[1] ـ أما فيما يتعلق بنوعية الجرائم السائدة في الحواضر والمدن العربية فإنه يمكن النظر اليها من منظورين المنظور الأول من حيث المعتدى عليه حيث قد يقع الاعتداء على النفس مثل (القتل العمد والقتل الخطأ، ومحاولة القتل والتهديد به، والانتحار، والخطف والاعتداء بالضرب، وتعاطي المسكرات والمخدرات، والجرائم الأخلاقية مثل الزنا، والاغتصاب، والأفعال الفاحشة والبغاء والاغواء على الفساد وغير ذلك) وقد يقع الاعتداء على المال الخاص أو العام مثل (سرقات المنازل والسيارات والمحلات التجارية، والاختلاس والرشوة والتزوير وتزييف النقود وغيرها)

وفي هذا الصدد تشير الدراسات المبنية على مقارنة احصاءات الجرائم بين الريف والحضر على أن جرائم الاعتداء على الممتلكات تزيد نسبة كبيرة في المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وإن كان هذا لا ينفي أن من بين جرائم الاعتداء على النفس ما يكاد يقتصر على المجتمع الحضري مثل ادارة بيوت الدعارة والاغتصاب، ومنها ما تزيد نسبته في المجتمع الحضري عنها في المجتمع الريفي مثل الانتحار الذي أثبت عالم الاجتماع الفرنسي (أميل دوركهايم) أنه مرتبط

---

١ ـ وزارة الداخلية السعودية. الكتاب الاحصائي التاسع لعام ١٤٠٣هـ الرياض.

بالتحضر حيث يزيد معدله في المدن عنه في الريف[1]، وكذلك تعاطي المخدرات والجرائم الأخلاقية بكافة صورها، أما المنظور الثاني فهو من حيث درجة خطورة الجريمة، ومن خلال هذا المنظور تصنف الجرائم الى جرائم خطرة وهي التي تزعزع أمن المجتمع مثل القتل العمد والخطف، الاغتصاب الجنسي، السرقة الجماعية، السطو المسلح، وجرائم قد تبدو أقل خطورة من هذه الناحية مثل الرشوة، التزوير، المضاربات دون القتل، الاقامة غير المشروعة للأجانب، حيازة سلاح بدون ترخيص، النشل، معاكسة النساء، التهرب من الضرائب، الاتجار في السوق السوداء، وغيرها، أما بالنسبة لمرتكبي الجرائم فتوجد الكثير من الاختلافات الملحوظة بين المدينة والريف ففي الوقت الذي تصل فيه نسبة مرتكبي الجريمة من النساء والأحداث ما بين ٥٪، ١٠٪ في المدينة فإن هذه النسبة لا تكاد تذكر بالنسبة لجرائم الريف، ففي دراسة لتقصي أسباب جنوح الأحداث في مصر قام بها (حسن الساعاتي) في الأربعينات من هذا القرن توصل فيها وتتركز أساساً في أكبر مدينتين في مصر هما القاهرة والاسكندرية كما لاحظ أن كثيراً من الجانحين نزحوا من الريف والمدن الصغيرة الى القاهرة وأوقعهم سوء حظهم في أيدي نساء فاسدات ورجال أشرار استغلوا فقرهم وحاجتهم في تحقيق مآربهم الدنيئة وعلموهم السرقة والنشل[2].

---

١ ـ Urban Life المرجع السابق. ص. ٣٩٣

٢ ـ سامية الساعاتي. مرجع سابق. ص. ١٣٨، ١٣٩

وفيما يتعلق بممارسة البغاء وانتشاره في المدن، فإنه طبقاً لبحث عن البغايا أجراه في القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية خلال عام ١٩٥٧ - ١٩٥٨م وقام على أساس المسح الاجتماعي لكافة البغايا اللاتي اعتقلتهن شرطة القاهرة على مدى عام كامل واللاتي بلغ عددهن ١٠٥٥ بغياً اعترف بالجريمة منهن ٤٧٠ فقط وبسؤال جميع المعتقلات عن أول عمل التحقن به تعذر الحصول على معلومات في هذا الخصوص من عدد ٣٠٠ منهن بنسبة ٢٨,٤٪، وقد يكون سبب ذلك إما عدم التحاقهن بأية أعمال، أو اختلاط الأمر عليهن بسبب التنقل الدائم بين عدة أعمال، أما بالنسبة للاّتي استطعن تحديد أول عمل لهن وعددهن ٧٥٥ بغياً، فقد تبين أن نسبة كبيرة منهن (٣٤١ أو ٤٥,٢٪ كنَّ يعملن خادمات في المنازل، وفيما يتعلق بالـ ٤٧٠ بغياً اللاتي اعترفن بجريمتهن والعمل الذي كنَّ يمارسنّه فعلاً عند القاء القبض عليهن تبين أن ١٨٥ منهن بنسبة ٣٩,٤٪ كنَّ يعملن خادمات في المنازل أما الـ ٢٨٥ الباقيات بنسبة متجولات أو عاملات صناعات أو زميلات في قاعات التدريب على الرقص أو مضيفات أو عاملات في النوادي المختلفة أو خياطات[1]، ولما كانت جميع الشواهد آنذاك تدل على أن خادمات المنازل في ذلك الوقت كنَّ يستقدمن من الريف الى القاهرة، كما أن البائعات المتجولات والعاملات في المصانع أغلبهن أيضاً نازحات الى المدينة، ولم يعملن هذه الأعمال في بيئتهن الأصلية، لذلك ألجأهن الفقر

---

١ - سامية الساعاتي مرجع سابق. ص. ١٨٢

والحرمان فى البيئة الأصلية وقسوة العيش في القاهرة الى ممارسة البغاء.

وفي البحث الذي أجراه سمير خلف في محيط ممارسات البغاء في بيروت كان حوالي $\frac{١}{٥}$ عينة البغايا أو ١٩,٢٪ من مجموعهن يعملن خادمات، بينما حوالي $\frac{١}{٧}$ أو ١٤,٧٪ من المجموع كن خياطات، و ٥,٤٪ يعملن في دور اللهو، و ٣,١٪ عاملات، ٢,٣٪ خادمات في المستشفيات، أما الأغلبية بنسبة ٦٦,١٪ فلم تكن لهن مهنة[١].

وتشير احصاءات الأمن العام في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م) فيما يتعلق بمرتكبي الحوادث الجنائية الى أن ٤٠٪ من الجناة أجانب، وبالنسبة للسن ظهر أن نسبة ٤٪ من الأحداث بالنسبة للجنس كشفت الاحصاءات على أن نسبة النساء كانت ٥٪[٢].

أما بالنسبة لجرائم الأحداث وعلاقتها بالتحضر فقد كشفت دراسة أجراها مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية عن رعاية الأحداث الجانحين في دول الخليج العربية السبع (الامارات، البحرين، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت) أن للمدن دوراً كبيراً في ازدياد

---

١ ـ سامية الساعاتي. مرجع سابق. ص. ١٨٢

٢ ـ الكتاب الاحصائي التاسع مرجع سابق ص. ٤١

جنوح الأحداث، فقد اتضح من الاحصاءات التي أجريت أن للمناطق الحضرية النصيب الأوفر من الأحداث الجانحين، حيث بلغت نسبتهم فيها ما يقارب ٨١٪، تأتي بعدها المناطق الريفية التي بلغت نسبة الأحداث الجانحين بها ١٧٪، وفي المرتبة الأخيرة تأتي البادية ذات النسبة الضئيلة التي لا تذكر ٢٪.

ولا شك أن هذه النسب تتطابق مع ما هو متعارف عليه من حيث أن الحياة في المدينة بما يتوفر فيها من تنوع الانشطة والعلاقات الاجتماعية أكثر انتاجاً للجريمة من مناطق الريف أو البادية التي تمتاز عادة بقوة الضبط الاجتماعي وتماسك الأسرة وسيادة التقاليد[1] وبساطة الحياة

ونظراً لوجود جاليات كبيرة من الوافدين على منطقة الخليج للعمل بحكم بعض أسر هذه الجاليات المقيمة في المنطقة، فقد كان لها أثر ملموس في زيادة نسبة جنوح الاحداث حيث تبين أن ١٨٪ من الأحداث الجانحين هم من غير مواطني هذه المنطقة[2]

وفيما يتعلق بتوزيع الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية حسب نوع السلوك المنحرف تبين أن السرقة تأتي في المقدمة

---

١ ـ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية العدد (٣) سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية. رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية. المنامة ١٩٨٤م ص ٥٦

٢ ـ المرجع السابق. ص ٥٤

وتصل نسبتها الى بقية صور الجنوح الى حدود ٣٠٪، يلي ذلك الانحراف الخلقي حيث بلغت نسبة الأحداث المتورطين فيه ١٦,٥٪، ثم المخالفات المرورية بنسبة ١٢,٥٪، أما تعاطي المخدرات والخمور فإنه يحتل المرتبة الرابعة بنسبة ١٠,٦٪ ما المرتبة الخامسة فتحتلها الجرائم المتنوعة الأخرى والتي تشمل الاعتداء على الأشخاص والتزوير وغيرها بنسبة ٧,٧٪ ويأتي الاعتداء على ممتلكات الغير في المرتبة السابعة بنسبة ٤,٥٪ من المجموع الكلي لجرائم الأحداث[1]

ولعل الصورة تكون أكثر وضوحاً لعلاقة جنوح الأحداث بالتحضر إذا ما استعرضنا الاحصاءات المتوفرة حالياً لدى المملكة العربية السعودية عن جنوح الأحداث، فإنه نظراً لما شهدته هذه البلاد من نقلة حضارية هائلة وطفرة نحو التقدم فاقت كل التوقعات والتصورات، خلال أقل من خمسة عشر عاماً اتسعت رقعة العمران الحضري اتساعاً هائلاً ونمت كافة المدن وخاصة المدن الثلاث الكبرى (الرياض ـ جدة ـ الدمام) وتعددت نشاطاتها التجارية والصناعية وتدفقت عليها الهجرة الداخلية والخارجية من كل حدب وصوب مما أدى الى ارتفاع نسبة الأحداث الجانحين، فأنشئت أول دار للملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض في ١٣٩٢/١٠/٢٤هـ وهي دار خصصت لرعاية وتقويم سلوك الأحداث التي يرتكبون أفعالا يعاقب عليها الشرع حيث يودعون بها بدلا من ايداعهم السجون

---

١ ـ المرجع السابق. ص. ٥٩ ـ ٦١

ليتم التحقيق معهم ومحاكمتهم وقضاء مدة العقوبة بداخلها.

وفي خلال العام الأول على انشاء هذه الدار بلغ عدد المودعين بها ١٣٣ حدثاً[١]، ثم ارتفع هذا العدد في العام التالي الى ١٧٥ حدثاً قاموا بارتكاب الجرائم التالية (السرقة ٧٨ حالة بنسبة ٤٣٪ تقريباً، الجرائم الأخلاقية ٣٣ حالة بنسبة ١٧٪ تقريباً، يلي ذلك الاعتداء بالضرب ٢٤ حالة بنسبة ١٤٪، ثم السكر ٢١ حالة بنسبة ١١٪ تقريباً، ثم التعرض للنساء ١٥ حالة بنسبة ٨٪، ثم الجرائم الأخرى مثل افطار رمضان، وصناعة الخمور وحيازة حبوب مخدرة، وتمثل هذه الجرائم مجتمعة ما نسبته ٧٪ فقط[٢].

والآن وبعد مرور اثنتي عشرة سنة على انشاء أول دار لرعاية الأحداث الجانحين بلغ عدد الأحداث الذين أودعوا دار الملاحظة في الرياض خلال عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١١٧٣ حدثاً، وقد جرى احداث دارين آخريين في جدة، والدمام عام ١٣٩٨هـ وأخذ يزداد عدد المودعين بهما سنوياً حتى وصل في عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (٤٣٤ في جدة، ٧٩٤ في الدمام) وكذلك أحدثت دار رابعة في مدينة بريدة بالقصيم عام ١٤٠٠هـ بلغ عدد المودعين بها عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (٦٨٦) حدثاً، وهكذا ارتفع عدد الأحداث المودعين بالدور من ١٧٥ حدثاً عام ١٣٩٢/١٣٩٣هـ الى ٢٩٨٧ حدثاً عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ بزيادة قدرها ١٦٠٠٪ تقريباً، أما فيما يتعلق

---

١ ـ التقرير السنوي الأول لدار الملاحظة الاجتماعية الرياض: ١٣٩٣هـ.

٢ ـ التقرير السنوي الثاني لدار الملاحظة الاجتماعية. الرياض ١٣٩٤هـ.

بتوزيع هؤلاء الأحداث على الأفعال الجانحة التى ارتكبوها، فتأتي المخالفات المرورية في المرتبة الأولى ٩٢٠ حالة بنسبة ٣٠,٨٪ من مجموع أفعال الجنوح الأخرى، تليها السرقة في المرتبة الثانية ٨٤١ حالة بنسبة ٢٨,١٪ تقريباً ثم الأفعال الفاحشة ٤٧٩ حالة بنسبة ١٦٪ ثم تعاطي المخدرات والخمور ٢٦٥ بنسبة ٨,٩٪ تقريباً، ثم التعدي على الممتلكات ١٨٦ حالة بنسبة ٨,٢٪ تقريباً، ثم المضاربات ٩٤ حالة بنسبة ٣,١٪ تقريباً، ثم الجرائم المتنوعة الأخرى ٢٠٢ حالة بنسبة ٦,٨٪

ومن هذا يتضح أثر العوامل الحضرية على زيادة نسبة جنوح الأحداث اضافة الى ما في بعض المناطق الحضرية من تعرض بعض الفتيات للانحراف، ومن أجل ذلك أنشئت لهن ثلاث مؤسسات لرعايتهن في كل من الرياض والاحساء ومكة المكرمة[1]

ومع أن جرائم المدن ـ بصفة عامة ـ في تزايد مستمر في معظم المدن الكبرى في العالم وأن جرائم الأحداث ـ بشكل خاص ـ تشكل في بعض الدول النامية نسبة حوالي الثلث من مجموع الجرائم المرتكبة الاَّ أن جنح الأحداث في مدن المملكة تبدو متدنية نسبياً ولكنها جديرة بالمعالجة

ومن جملة المؤشرات السابق ذكرها، والتي عرضت منها بقدر ما اتسع له نطاق البحث والوقت المخصص للمحاضرة، أرجو أن أكون

---

١ ـ احصاءات وكالة الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية. وزارة العمل والشئون الاجتماعية الرياض.

قد وفقت في وضع بداية لدراسة هذا الموضوع المهم ومعالجة صورة العلاقة الطردية بين الجريمة والتحضر، مما قد يفتح الباب لدراسات وأبحاث أدق وأشمل لمعالجة الموضوع على صعيد المدن العربية والخليجية والسعودية.

وننتقل بعد ذلك الى تقديم بعض المقترحات والتوصيات المتعلقة بالحد من النشاط الاجرامي في المدن العربية والمناطق الحضرية بصفة عامة وفي مجتمعنا العربي الخليجي والسعودي بشكل خاص.

التوصيات والمقترحات

تعتبر ظاهرة الجريمة المنظمة وكذلك ظاهرة التزايد الكبير المستمر في أحجام المدن العربية ظاهرة جديدة غريبة عن بنية المجتمع العربي الاسلامي.

إن المدن العربية الاسلامية التي ظهرت مع انتشار نور الاسلام دين التحضر والحضارة في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة من (٦٢٢ - ١٠٠٠هـ) كالمدينة المنورة ومكة المكرمة، والقدس الشريف، وبغداد، ودمشق، والقاهرة (الفسطاط)، والكوفة، والبصرة، وسامراء، والقيروان وفاس ومراكش وكذلك المدن الأندلسية مثل غرناطة واشبيلية وطليطلة وغيرها . لم تكن مدناً تنتشر فيها الجريمة، وإنما كانت بيئة للمجتمع المتألف المتماسك الذي يقوم على التآخي والمحبة وروح الأسرة الواحدة، فالاسلام وهو دين الفطرة صقل ثثبى

مجتمعات حضرية آمنة مترابطة يشعر فيها الانسان ويحس بمشاكل الآخرين، كما أن تخطيط المدينة العربية جعل لها شخصيتها الانسانية الاسلامية العربية المحببة وهي منظمة بما يكفل الترابط التام بين أجزائها، في وسطها المسجد والسوق، ودار الحكم، والقضاء، والخدمات ثم تنتظم المنازل بشكل اجتماعي انساني متآلف فريد، ثم يأتي السور الذي يحيط بها والذي ربما يقع خلفه بعض الخدمات الأخرى كالمزارع والأراضي الخضراء ومسجد العيد والمقبرة والمصانع والمعامل وقد أتاح هذا التخطيط العمراني تنمية احساس المواطن بمسئوليته المشتركة في المحافظة على الأمن والتصدي للجريمة ومراعاة حقوق المجتمع والآخرين.

وتؤكد التجربة الاسلامية وتجربة المملكة العربية السعودية أن التحضر لا يعني بالضرورة انتشار الجريمة بل على العكس قد يؤدي الى الحد منها (أو ربما تلاشيها) فمثلا حينما أنشأ الملك عبدالعزيز حوالي ثلاثمائة هجرة (يمكن تسميتها مستوطنات أو مُدناً صغيرة قبل منتصف القرن الهجري الماضي تلاشت جرائم قطاع الطرق، والاعتداء، والأخذ بالثأر التي كانت منتشرة في السابق في هذه البلاد حيث قضى عليها بالاستقرار والاستيطان ونشر الأمن.

ولكن نمو المدن الذي انتشر في أوروبا مع الثورة الصناعية بخصائص مختلفة سواء من حيث الكثافة السكانية المتزايدة، أو تضخم حجم المدن سكاناً ومساحة أو الهجرات المتدفقة الى المدن، أو تنوع المجتمعات في المدينة، وما الى ذلك من الخصائص المرتبطة

بالنزعة العدوانية والفردية أدى الى قلب فكرة المدينة الى بيئة معقدة لا تعارف بين أفرادها ولا تآلف بين مصالحهم، مما جعلها بيئة ملائمة لانتشار بعض أنواع من الجرائم

إن الانسان في المدن في الغرب ـ على وجه الخصوص، وكما أثبت ذلك عدد من الباحثين الغربيين المنصفين ـ لا يحاول أن يعيش وفق معايير ثابتة وقيم مستمدة من تراثه وحضارته، وإنما همه غالباً أن يزيد من دخله المادي، وأن يشبع شهواته وبما أن الفرد في المجتمع الصناعي الاستهلاكي لا يحصل دائماً على الاستمتاع بالملذات التي يشتهيها (ولضعف التمسك بمعايير المجتمع وقيمه) فيصبح الفرد أكثر عرضة للانزلاق نحو الاجرام[1]

وقد زاد في المشكلة أن المدينة الجديدة أصبحت تستقبل العشرات (بل المئات من الجنسيات المختلفة) في سبيل الهجرات الداخلية سواء بحثاً عن العمل أو لمصالح أخرى وكذلك عدم مقدرة المدن على التنظيم والتخطيط لموجات الهجرة القادمة فنجم عن ذلك نشأة العديد من الأماكن في داخل المدن غير المنظمة وغير المخططة سواء في شكل عشش أو صنادق (أو ما يسمى ببيوت الصفيح) أو ما أشبه ذلك من الأماكن التي أوجدت البيئة الحضرية المناسبة (لتفريخ) الجريمة، وأصبحت المدن تزداد تضخماً وتزداد فيها الجرائم انتشاراً كما أصبحت الجريمة منظمة تقوم بها عصابات

---

١ ـ المدينة والاجرام مجلة المنهل عدد ٣٤٦ شعبان ١٤٠٥هـ. ص: ١٢٠ ـ ١٢٥

منظمة متخصصة تنتشر في أكثر من مدينة وربما في أكثر من دولة

وقد كان المفروض أن تكون مدننا العربية (والخليجية بالذات) أبعد المدن عن الجرائم المنظمة ولكن ما أفاء الله عليها من الرخاء في العقد الماضي وأوائل هذا العقد، ونشوء أثرياء الطفرة سواء في (العقار) أو (المناخ، البورصة غير الرسمية) أو غير ذلك ممن كسبوا الثروة السريعة وكان بعضهم لا يفكر من أي مصدر جمع تلك الثروة أو فيما ينفقها، ولأن هذه الثروة السريعة في مدخلها هي السريعة في مخرجها فتساهلوا في القيم الاسلامية، وأسرفوا في استيراد الخدم والعمالة الأجنبية من كافة أنحاء الأرض[1]، كما أسرفوا في الأسفار وترك أسرهم وأولادهم لأشهر عديدة وأخذوا يستقرون مدداً طويلة في منازلهم الأخرى في بريطانيا أو فرنسا أو سويسرا أو أمريكا . أو غيرها من بقاع الأرض.

ونتيجة لذلك وغيره من سهولة الاتصال ونقل الأفكار وتقليد ومحاكاة الأمم الأخرى فيما لا يتمشى مع التقاليد الاسلامية تفككت الأسر، وزادت الانحرافات وكثرت وتنوعت الجرائم في مدننا عن ذي قبل بل ظهرت حديثاً في مدننا الجرائم المنظمة الكبيرة التي لم تألفها من قبل

وبعد فلعلها مناسبة أن أختم هذه المحاضرة عن علاقة

---

١ ـ لمزيد من التفاصيل ينظر الى الثقافة الأمنية. الموسم الثقافي الأول. العمالة الأجنبية والأمن الدكتور عبدالله عبدالمحسن السلطان دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. ١٤٠٨هـ.

التحضر بالجريمة بأن أعرض بعض المقترحات والتوصيات التي هي - من وجهة نظري ربما تكون ذات فعالية في الحد من تزايد ظاهرة الجريمة في الحواضر العربية لتحقيق بعض التوازن المرغوب بين التقدم الحضاري وأمن المجتمع، فهذا غاية ما نطمح اليه، إذ أن الجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات البشرية وهذه المقترحات هي:

١ - إن تمسك الانسان بمبادىء الدين وقيمه ومثله خير عاصم له من الزلل ولنا نحن المسلمين في ديننا الحنيف الملجأ والملاذ وخير علاج للجريمة ووقاية من حدوثها، فإن ما جاء به هذا الدين من ترغيب وترهيب وتشريع حدود وتعازير فيها الردع الكافي والعادل للمجرم، مما يحول دون عودته الى الجريمة مرة أخرى ويجعله عبرة لغيره، وأصدق دليل على هذا أن الاسلام كان ولا يزال دين تحضر وحضارة، فقد بزغ نوره على بداوة جاهلية جهلاء انتشرت فيها كل صنوف الجريمة والرذيلة، فجاء الاسلام ليؤسس الحضارة ويرسي دعائم الدولة الموحدة والمدن المنظمة المختلفة، كل ذلك على أسس من الفضيلة، والخير والمحبة فهو لم يدع الناس فقط لعبادة الله الواحد الأحد، وإنما قام لتنظيم علاقات الناس ومعاملاتهم فيما بينهم، فلا بغي ولا عدوان ولا ظلم وإنما هي حقوق في مقابل واجبات والتزامات «كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته»، وإنه باستقراء تاريخ الاسلام فمنذ بزوغه وحتى الآن نجد أن الجريمة لم تتسرب الى المجتمع المسلم الاَّ عندما ضعف ايمان الناس بهذا الدين، وتسربت الى

نفوسهم تيارات الفساد من المجتمعات الأخرى، ويؤكد هذه الحقيقة التاريخ القريب لمجتمع الجزيرة العربية، فعندما ضعف إيمان الناس تفتت هذه الجزيرة وسادها الضلال والجهالة وانتشرت السرقات وقطاع الطرق، فلم يكن الانسان يأمن على ماله أو عرضه أو حياته حتى هيأ الله لهذه الجزيرة من يردها الى سابق عهدها ويعيد الأمن والسلام الى ربوعها، كما تم انشاء المئات من الهجر (أو المستوطنات المستقرة) وتم انجاز كل ذلك على يد الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله الذي اتخذ من الشريعة الاسلامية الغراء دستوراً لهذه البلاد، فكان تطبيقها هو الوسيلة للحد من تفشي الجريمة واستتباب الأمن ـ ليس هذا فحسب بل إن ما جاءت به هذه الشريعة فيما يتعلق بأساليب التربية التي ترشد الناشئة الى طريق الحق والصواب والخير والصلاح فيه كل ما يدرأ عنهم الميل نحو الجريمة بل التردي في مسالك الغواية، ولعل هذه مناسبة لدعوة الدول الاسلامية التي لم تطبق الشريعة الاسلامية بحق الى اتخاذ الخطوات العملية لتطبيقها سواء فيما يتعلق بالعقوبات أو بأساليب التربية أو بتعديل النظم والقوانين

٢ ـ إنه على الرغم من أن وسائل التقنية الحديثة أصبحت من ضرورات العصر ولا غنى للانسان عنها، الاَّ أن ترشيد استخدامها أصبح يمثل حاجة ملحة لأن سوء استخدامها أدى الى ويلات وفي هذا الصدد أذكر ما يلي بشكل خاص.

أ ـ ضرورة أن تكون هناك مراقبة مرشدة على أشرطة الفيديو

والأفلام التي أصبحت الشغل الشاغل لكل سكان البيت العربي وخاصة الناشئة والشباب الذين بدأوا يتأثرون بكل ما تنقله هذه الأشرطة والأفلام من مفاسد ورذائل أخذت تسري سمومها في أفكارهم، وتنهال معاولها لتحطم كل ما تلقوه من قيم وفضائل، ومثل عليا غرستها التربية الاسلامية في نفوسهم منذ الصغر إن غالبية الأشرطة والأفلام التي يشاهدها الناشئة والشباب ذكوراً واناثاً بعيداً عن رقابة الأهل، قد أباحت كل محرم وصورت المجرم بطلا وكم من أفعال وتصرفات ارتكبها الأحداث تقليداً لما سيطر عليهم من الأفكار نقلت اليهم عن طريق الفيديو والأفلام لذلك لابد من الاستفادة من مثل هذه التقنية بما يفيد ولا يضر وبالتالي انتهاج أسلوب علاج رقابي حازم سواء من قبل الدولة أو من قبل الأسرة .. وهي الأهم في هذا الصدد (في تصوري)

ب ـ الحد من السماح للأحداث بقيادة السيارات سواء من جانب الأجهزة المعنية أو من جانب الأسرة، فالحدث شخص مراهق لم يدرك بعد عواقب أفعاله وتصرفاته، والسيارات قد تكون أداة للشر إذا لم يحسن استخدامها

٣ ـ إن استخدام العمالة الأجنبية وخاصة غير المسلمة منها والتي تغلغلت في شتى خصوصيات حياتنا مثل الخدم (رجالا ونساء) والسائقين وغيرهم الذين أصبح لانتشارهم بين الأسر والمحلات العامة والمؤسسات والشركات الأثر الواضح في زيادة نسبة جرائم السرقات والسطو وانتشار الرذيلة، مما أخل بالأمن الذي

كانت تنعم به كثير من الدول العربية وخاصة الخليجية منها قبل قدوم هذه الأفواج المتلاحقة من العمالة الأجنبية التي لا يدين كثير منها بالاسلام أو حتى بأية ديانة سماوية[1]

٤ ـ إن التخطيط المتوازن الذي يحد من الهجرة الى العواصم والمدن الكبرى ويقوم على أساس مراكز النمو الحضرية وانشاء المدن المتوسطة ذات الكثافة السكانية المناسبة وتنظيم التوطين في هذه المدن من شأنه ايجاد المناخ المناسب للحد من تفشي بعض الظواهر السلبية المصاحبة للهجرة العشوائية

٥ ـ العمل على استثمار أوقات فراغ الشباب بمختلف فئاتهم في المدن الكبرى وخاصة الطلاب منهم أثناء العطلة الصيفية، فالفراغ مفسدة للشباب حيث الملاحظ أن نسبة كبيرة من طلاب المدارس يقضون العطلة الصيفية دون تخطيط وفي غيبة من كل توجيه أو رقابة من الأسرة، مما ييسر اعتناق بعض الأفكار التي تؤدي بهم غالباً الى الجنوح، فحبذا لو أنشئت في الأحياء المزدحمة من المدن الكبرى أندية ثقافية اجتماعية رياضية تستثمر طاقات الشباب في أنشطة مفيدة

٦ ـ العمل من الآن على الأعداد لمجابهة الجريمة المنظمة التي يخشى أن تنتشر في بعض المدن الكبيرة والمتوسطة، وذلك باعداد وتجهيز (ما استطعنا من قوة .) مما يكبح جماحها ويقضي عليها في مهدها

٧ ـ ضرورة معالجة المشكلة على مستوى الأسرة، ونوعية المواطنين

---

١ ـ المرجع السابق

واشعارهم بمسئولياتهم ومشاركتهم الملموسة في حلها على أساس (كل مواطن خفير) ووفقاً لتعاليم نبينا محمد ﷺ (كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته»

٨ ـ الاهتمام بالمزيد من الأبحاث المتعلقة بالجريمة ودوافعها وعلاقتها بالتحضر، ويظهر أن ما قدمته حتى الآن مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية في الدول العربية من بحوث في هذه المجالات لا يلاحق التطور الحضري المنتشر في المنطقة كما أن الاحصاءات الأمنية والجنائية تكاد تكون معدومة عن كثير من المدن وتحتاج الى الكثير من التفاصيل لابراز علاقة الجريمة بالتحضر، فحبذا لو أمكن توضيح واظهار العديد من جوانب المشكلة في المدن، وكذلك لو جرى تقسيم هذه الاحصاءات في المناطق تبعاً لدرجة تحضرها (مدن، ريف، بادية) اضافة الى التقسيم والتوزيع الحالي الذي يتم على أساس المناطق الادارية فقط، حيث يفيد تطبيق هذا الاقتراح في افساح المجال أمام مختلف المراكز العلمية المختصة والجامعات لدراسات أعمق حول علاقة الجريمة بالتحضر، وكذلك قد نقترح في هذا الصدد المزيد من الدراسات عن ظاهرة الغزو الفكري الثقافي، وظاهرة التغريب التي تشهدها مدننا ومجتمعاتنا، وظاهرة الطفرة الاقتصادية التي مرت على مجتمعنا وما تلاها، ثم أثر العمالة الأجنبية عامة (وفي البيوت خاصة) على المجتمع وقيمه

وأخيراً يقترح انشاء المزيد من المراكز التي تعنى بمثل هذه الأبحاث والدراسات مع المزيد من الدّعم للمراكز القائمة.

المراجـــــع

المراجع العربية

- الاحصاءات الاجتماعية مصلحة الاحصاءات العامة بوكالة الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية. وزارة العمل والشئون الاجتماعية. عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.
- التحضر في الوطن العربي. معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم القاهرة ١٩٧٨م.
- التقارير السنوية لدور الملاحظة الاجتماعية وكالة الوزارة لشئون الرعاية الاجتماعية وزارة العمل والشئون الاجتماعية الرياض.
- الجريمة والمجتمع سامية الساعاتي دار النهضة العربية الطبعة الثانية. بيروت. ١٩٨٣م
- سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية رعاية الأحداث الجانحين مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية. المنامة: ١٩٨٤م.
- الكتاب الاحصائي وزارة الداخلية السعودية. الرياض.
- ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ومنظمة العمل الدولية بجنيف الكويت ١٦ - ١٨ ديسمبر ١٩٧٨م.
- ندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي جامعة الملك سعود الرياض: مارس ١٩٨٣م

المراجع الانجليزية

- Boggs, S.L.: Urban crime patterns. American Sociological Review, Vol. 30, 1965.
- Bollens, John C., & Henry I. Schmandt: The Metropolis-Its people, politics and economic life 4th ed. New York: Harper & Row, 1982.
- Brunn, Stanley D., & Jack F Williams: Cities of the World-World regional urban development. New York; Harper & Row, 1983.
- Clinard, M.B.: The relation of urbanization and urbanism to criminal behavior. (In: E.W.Burgess and D.J.Bogue (eds)., Cotributions to urban sociology. Chicago: University of Chicago Press, 1964).
- Cousins, Albert N & Hans Nagpaul: Urban life: The sociology of cities and urban society. New York: John Wiley & Sons, 1979.

المراجع الفرنسية

- Revue International de Police Criminelle No. 369 Juin-Juillet 1983.
- A. Quetelet: Recherches Statistiques sur le Royaume des Pays-Bas, Bruxelles Tarlier, 1829. et 55.
- H-Berkaert et N. Lempereur: Fluctuations de La Criminalite en Bel gique-T 1/11/1981.
- R. Screvens: La Criminalite dans les grands Centres. Revue de Science Criminelle et de droit compare, No. 1, 1981. Sirey, Paris.